جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

دكتوراه لغة: أ.د.أمل صالح مهدي

عنوان المحاضرة : العلة النحوية عند ابن جنيّ

المحاضرة السابعة

1446هـ

2025م

ابن جني واهتمامه بالتعليل

اهتم ابن جني اهتماما ظاهرا بأمر التعليل النحوي, وأظهر حماسة لا نظير لها ووقف وقفة طويلة يدرس ويَصِف ويُحلّل ويُصنّف, فأتى بشيء غير مسبوق إليه من قبل ومن بعد, كان ابن جني يعطي كل موضوع حقه من البحث وأعطى للتعليل النحوي حظاً كبيراً لاسيما في كتابه (الخصائص) حيث أورد قرابة العشرين باباً تحت هذا العنوان, وسأكتفي بذكر نسبة منها وعلى النحو الآتي:

1-باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

2-باب في تخصيص العلل.

3- باب في ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة.

4- باب في تعارض العلل.

5- باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح.

6- باب في العلة وعلة العلة.

7- باب في حكم المعلول بعلتين.

8- باب في إدراج العلة واختصارها.

9- باب في دور الاعتلال.

علل النحو بين علل المتكلمين وعلل المتفقهين

نهج ابن جني منهج الفقهاء في استنباط العلل, اذ وقع في استقرائه النحو العربي على إشارات متناثرة في كتب النحاة, وكانت غايته بيان حكمة العرب في لغتهم, ويرد على من أراد الإطاحة بعللهم أو ادعى ضعفها, ويرى ابن جني أن علل النحو ليست كعلل الفقهاء مبنية على النص؛ وذلك لأن العلل الفقهية قد تكون لتبرير حالة ما, في حين هناك علل فقهية شبيهة بالنحوية إلا أنه يرى أن علل النحو أقرب إلى علل المتكلمين؛ لأنها تبرهن عقليا فهي مستنبطة من ملاحظة كلام العرب في اضطراده وسياقه وتركيبه, حيث يقول ابن جني: (اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس, وليس كذلك حديث علل الفقه) ويعلل الدكتور حسن خميس الملخ سبب بحث ابن جني عن مكان لعلل النحويين بين علل الفقهاء وعلل المتكلمين لأمرين:

الأول: منهج قائم على استنباط الأصول من المسائل والجزئيات ويسمى منهج الفقهاء.

الثاني: منهج قائم على بناء كليات ثم تطبيقها على الجزئيات والمسائل ويسمى منهج المتكلمين؛ لذلك اعتمد ابن جني في تصنيفه العلل النحوية على الحس والشعور فقال: (جميع علل النحو مواطئه للطباع وعلل الفقه لا تنقاد جميعها هذا الانقياد) ثم صرح ابن جني بان النحاة كانوا يلجؤون إلى كتب الفقه لاستنباط العلل باللطف والمدارات حتى تصلح لهم, وهذا يدل على الصلة الوثيقة بين العِلمَين

ضروب العلة عند ابن جني

الضرب الأول: العلة المؤدية إلى إيجاب حكم نحوي نحو: قلب الألف واواً للضمة قبلها وياءً للكسرة قبلها, (سائر سويئر ضارب ضويرب قرطاس قريطيس)

الضرب الثاني: العلة المجوزة وهي التي يمكن للفصيح أن يتحملها في النطق بالرغم من ثقلها والكلفة الشديدة, كما في تصغير عصفور عُصَيفور, وفي غير التصغير: مِوعاد في ميعاد.

العلة والسبب

يفرق ابن جني بين العلة والسبب, ويسمي الأولى موجبة والثانية مجوّزة, حيث يقول: (وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة السبب, ومن ذلك أسباب الإمالة فكل ممال لسبب لك أن تترك إمالته مع وجود السبب, فهذه إذن علة الجواز لا علة الوجوب), فالعله هي التي توجب الحكم النحوي وتنفي غيره, بينما السبب هو الذي يجيز الحكم النحوي ولا ينفي غيره, لكن النحاة في عمومهم يدخلون السبب في دائرة العلة ويجعلونه مرادفاً لمصطلح العلة,

وله رأي أيضاً في تقييد العلة وإطلاقها إذ ذهب إلى أن العلة مقيدة إما بالوصف أو بالتخصيص, وإلا تخلّفت في بعض المواضع عن معلولها. وإهمال تقييدها يؤدي إلى القدح بها, ومثال التقييد كما نقل لنا الدكتور حسن الملخ: (عدّ الفاعلية علة الرفع إذ تخرج عن هذه العلة الأسماء المبنية والجمل المصدرية لأنها ليست مرفوعة فكلما تحددت جهات تخص العلة احتاجت إلى تقييد) وأنكره ابن جني علة العلة وجاء ذلك حين اعترض على ابن السراج بقوله: (وهذا موضع ينبغي أن يتعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوّز في اللفظ, فأما في الحقيقة فإنه شَرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلة) وبهذا سبق ابن مضاء في انكار العلل الثواني والثوالث.

شروط العلة عند ابن جني

وقد اشترط ابن جني في العلة النحوية شرطين هما:

1-عدم التخصيص

2-الانعكاس

وهذان الشرطان مبنيان على القول بإيجابه العلة النحوية فهو أعني الإيجاب يستلزمها

3-وهناك شرط ثالث ذكره وهو التعدية ويبدو أن ابن جني عندما اشترط التعدي في العلة فانه إنما قصد به تعدي العلة من الأصل إلى الفرع, أي:

أ-أن تكون موجودة في الفرع.

ب-والّا تقتصر على الأصل.

والعله عنده اذا لم تتعد لم تصح أو ما يسمى العلة القاصرة يقول: (من ذلك قول من اعتل لبناء نحو كم ومن وما ونحو ذلك بان هذه الاسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو: هل وبل وقد) قال: (فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنية وهذه علة غير متعدية وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين نحو: يد وأخ وأب ودم وفم ونحو ذلك) ويختم ابن جني هذا الباب بقوله: (فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية وهو كثير) ويرى أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلتين كالاسم الممنوع من الصرف, وذلك أن علة امتناعه من الصرف إنما هي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل فأما الشبه الواحد فيقل عن أن يتم علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل.